



شركة إسمنت الخليج ش.م.ع

Gulf Cement Company P.S.C

شركة مساهمة عامة
Public Shareholding Company

سجل تجاري رقم 2202 Commercial Reg. No.

صناعة نظيفة - بيئة مستدامة
Clean Industry - Sustainable Environment

تقرير الحوكمة شركة إسمنت الخليج لعام 2018

P.O. Box : 5295, Ras Al Khaimah
United Arab Emirates

Phone : +971 7 2668222
Fax : +971 7 2668288 / 2668038
E-mail : info@gulfcement.ae
Website : www.gulfcement.ae



ISO 9001 : 2008 & ISO 14001 : 2004 CERTIFIED
رأس المال المصرح به والمدفوع: 821,096,820 درهم الإمارات
Authorised and paid up capital : AED 821,096,820

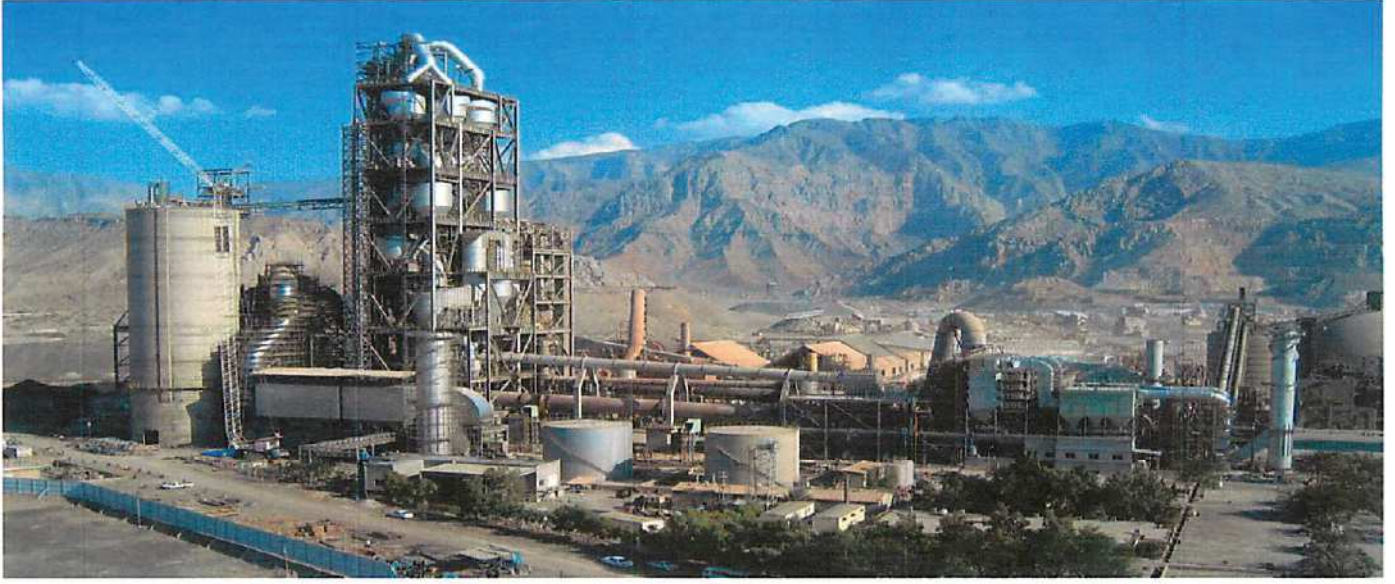
ص.ب : 5295 - رأس الخيمة
الإمارات العربية المتحدة

هاتف : +971 7 2668222
فاكس : +971 7 2668288 / 2668038
البريد الإلكتروني : info@gulfcement.ae
الموقع على الإنترنت : www.gulfcement.ae



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
2	المقدمة
3	1 إجراءات تطبيق قواعد الحوكمة
6	2 تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2018
6	3 مجلس الإدارة
8	أ - تشكيل مجلس الإدارة
9	ب - تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام 2018
9	ت - أسباب عدم ترشح أي عنصر نسائي لعضوية مجلس الإدارة
10	ث - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
11	ج - اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
12	ح - مهام واختصاصات مجلس الإدارة التي قامت بها الإدارة التنفيذية بناء على تفويض من المجلس إلى الإدارة
13	خ - تفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح)
14	د - الهيكل لتنظيمي الخاص بالشركة
15	ذ - بيان تفصيلي بأسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة
16	4 مدقق الحسابات الخارجي
18	5 لجنة التدقيق
21	6 لجنة الترشيحات والمكافآت
23	7 لجنة متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين
24	8 اللجان الأخرى التي أقرها مجلس الإدارة
26	9 نظام الرقابة الداخلية
28	10 المخالفات المرتكبة
29	11 مساهمات الشركة في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
29	12 معلومات عامة
31	أ - بيان بسعر سهم الشركة في السوق للعام 2018
32	ب - بيان بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع لعام 2018
33	ج - بيان بتوزيع ملكية المساهمين
33	د - بيان بالمساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر
34	هـ - بيان بتوزيع المساهمين وفقا لحجم الملكية
34	و - ضوابط علاقات المستثمرين
35	ز - القرارات الخاصة التي تم عرضها في الجمعية العمومية خلال العام 2018
35	س - مقرر اجتماعات مجلس الإدارة
35	ح - الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال العام 2018
36	خ - بيان بنسبة التوطين في الشركة بنهاية عام 2018
36	د - بيان بالمشاريع والمبادرات الابتكارية التي قامت بها الشركة أو جاري تطويرها خلال العام 2018



تأسست شركة اسمنت الخليج كشركة مساهمة عامة بتاريخ 31 مايو 1977 ويبلغ رأس مال الشركة المصرح به و المدفوع بالكامل 821,096,820 درهم و يقع مصنع الشركة في إمارة رأس الخيمة، و يمتاز بموقعه الحيوي القريب من مقالع المواد الأولية الأساسية وكذلك قريبة من ميناء صقر مما يسهل عملية إستيراد المعدات و المواد اللازمة و تصدير منتجاتها من الأسمنت و الكلنكر و السلاج، و تعتبر شركة اسمنت الخليج من الشركات الكبرى المنتجة للأسمنت في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إلتزاماً من شركة اسمنت الخليج (ش.م.ع) بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / رم) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، تقوم الشركة بإصدار تقرير الحوكمة الموقع من قبل رئيس مجلس الإدارة، متضمنة كافة البيانات و المعلومات وفقاً للنموذج المعد من قبل هيئة الأوراق المالية و السلع والذي يعكس حرص الشركة الشديد على التطبيق الأمثل و السليم لقواعد الحوكمة.

تلتزم الشركة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS عند إعداد القوائم و البيانات المالية طبقاً لمتطلبات القوائين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة و تأخذ بعين الإعتبار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة و المعدلة التي أصبحت سارية المفعول و التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 و تقوم بالدراسة المسبقة لأثر تطبيق هذه المعايير على المعالجات المحاسبية للمعاملات المستقبلية.



أولاً : إجراءات تطبيق قواعد الحوكمة

تتبنى شركة أسمنت الخليج مجموعة من الضوابط والقواعد والمواثيق التي تحقق الانضباط المؤسسي في العلاقات والإدارة في الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ، مما أوجد بيئة تتخذ من معايير الانضباط المؤسسي و ضوابط الحوكمة ميزاناً يقيس توافق أعمال و أنشطة الشركة مع هذه القواعد والأنظمة ، وذلك حرصاً من الشركة على التواصل مع الجهات المختصة والجمهور وذلك للحفاظ على مكانتها محلياً وإقليمياً وعالمياً، كما تلتزم الشركة بتطبيق قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (17 / ر م) بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، وتؤمن بأهمية تطبيقه لإرساء قواعد الشفافية والعدالة والمساءلة وذلك إستناداً إلى أفضل النماذج والممارسات والمعايير المعمول بها عالمياً والتي تساعد بفعالية في تحقيق أهداف الشركة .

و في إطار حرص مجلس إدارة الشركة على إرساء نموذج متميز للإلتزام والإمتثال بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (17 / ر م) بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، إلتزمت الشركة بتطبيق أفضل الممارسات على النحو التالي :

الباب الأول : معايير الانضباط المؤسسي

1. تم إعداد النظام الأساسي للشركة حسب أحكام القانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية ، و قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (17 / ر م) بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة.
2. تنفيذ السياسات والإجراءات والقرارات الصادرة من الهيئة بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة . والإلتزام بتطبيق أفضل الممارسات فيما يخص مجلس الإدارة و لجانها و التعامل بشفافية مع المدقق الخارجي وتنفيذ قرارات الجمعية العمومية.
3. صياغة قواعد العمل بخصوص تعاملات أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها وتشكيل لجنة المطلعين والتي تتبع مجلس الإدارة وتعمل على المتابعة والإشراف على كافة تعاملات الأشخاص المطلعين وملكياتهم.
4. أنتخذ مجلس الإدارة كل التدابير اللازمة للحفاظ على السرية التامة للبيانات والمعلومات الخاصة بالشركة ذات الأثر الجوهري بشكل دقيق يضمن عدم إستغلالها، ووضع ترتيبات رقابية فاعلة تقضي بأن تقوم الجهات الأخرى المطلعة على بيانات ومعلومات داخلية خاصة بها وبعمالها بالمحافظة على سرية تلك البيانات والمعلومات، وعدم إساءة إستخدامها أو نقلها أو التسبب في نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر لأية أطراف أخرى.



5. توقيع كل الأطراف المطلعة على إقرارات رسمية تؤكد علمه بأنه يحوز بيانات ومعلومات داخلية تتعلق بالشركة وعمالها وتحمله كافة الآثار القانونية في حال تسريبه لهذه المعلومات أو البيانات أو إعطائه مشورة على أساس المعلومات التي يحوزها، والتزامه بإخطار الشركة عن أية تداولات يقوم بها على الأوراق المالية للشركة قبل وبعد إجراء تلك التداولات.
6. التزام عضو مجلس إدارة الشركة الذي تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تعرض على مجلس الإدارة لإتخاذ قرار بشأنها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الإشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية.
7. حرص الشركة على ممارسة أعمالها بشفافية، واعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات المعمول بها، وشملت:
 - الإفصاح عن التقارير الدورية، والمعلومات الجوهرية، وملكيات الأشخاص المطلعين وأقاربهم، وتعاملات الأطراف ذات العلاقة مع الشركة، والمزايا التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.
 - توفير المعلومات للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وفي الأوقات المحددة.
8. جميع الأسهم الصادرة من الشركة ضمن الفئة الواحدة من الأسهم متساوية في الحقوق والالتزامات ويثبت للمساهم جميع الحقوق المتصلة بالسهم وفقاً لأحكام قانون الشركات، وقد تضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضوابط اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم.
9. تضمن الهيكل التنظيمي للشركة إدارة علاقات شؤون المستثمرين وذلك لأهمية هذه الإدارة، لضمان ودعم المسؤولية والشفافية. ويحرص مجلس الإدارة على دعمها بما لها من أهمية التواصل مع المساهمين.



الباب الثاني : حوكمة الشركات

1. حدد النظام الأساسي للشركة ضوابط الترشح لعضوية مجلس الإدارة وتم الإلتزام بشروط الترشح الصادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع.
2. شكل مجلس الإدارة لجان دائمة ولجان أخرى تتبعه بشكل مباشر وتعمل حسب معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، لتنفيذ مهامها حسب الصلاحيات الممنوحة لها.
3. إعتد المجلس أنظمة وإجراءات تفصيلية مكتوبة للرقابة الداخلية تحدد الواجبات والمسؤوليات بما يتفق مع السياسة المقررة من مجلس الإدارة والمتطلبات والأهداف العامة ، وذلك لمتابعة مدى الإلتزام بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها ومتطلبات الجهات الرقابية ، والسياسة والأنظمة والإجراءات الداخلية الموسوعة من قبل مجلس الإدارة .
4. إلتزام أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها ومدقق حساباتها حسب معايير التدقيق الدولية بقواعد السلوك المهني والسياسات والضوابط الداخلية ، والتقييد بالقوانين والأنظمة المعمول بها .
5. تحديث موقع الشركة الإلكتروني والذي يتضمن كافة المعلومات الخاصة بالشركة www.gulfcement.ae وذلك لتعزيز الإفصاح و الشفافية ، وعرض أي جديد أو قرارات جوهرية ، وتعتبر وسيلة تهدف إلى الوصول إلى المساهم للإطلاع على جميع الأحداث بشكل مباشر .

تطبق الشركة جميع أحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها ومتطلبات الجهات الرقابية على الوجه الأمثل ، وتسري هذه الأحكام والقواعد على أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية وموظفيها في أدائهم لواجباتهم .



ثانيا : تعاملات أعضاء مجلس الإدارة و أزواجهم و أبنائهم في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2018

أولا : قواعد تعاملات أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها

اعتمد مجلس إدارة الشركة قواعد مكتوبة بشأن تعاملات أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها والأشخاص المطلعين في الأوراق المالية ، و يعد أعضاء مجلس إدارة الشركة ضمن الأشخاص المطلعين على البيانات المالية والمعلومات الداخلية الخاصة بالشركة ، وحرصا من مجلس الإدارة على رفع مستوى الشفافية في الإفصاح و الإلتزام التام بالقوانين وأنظمة الهيئات والأسواق ، تم التالي :

- تشكيل لجنة الاشراف والمتابعة (لجنة المطلعين) على تعاملات الاشخاص المطلعين ، وتتولى اللجنة مسؤولية المتابعة والاشراف على تعاملات الاشخاص المطلعين وملكياتهم ، والاحتفاظ بالسجل الخاص بهم ورفع الكشوف والتقارير الدورية إلى السوق .
- إعداد سجل خاص و متكامل لجميع الأشخاص المطلعين بما في ذلك الأشخاص الذي يمكن اعتبارهم أشخاص مطلعين بصورة مؤقتة والذين يحق أو يتوافر لهم الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها ، وتضمن هذا السجل الإفصاحات المسبقة واللاحقة الخاصة بالمطلعين .

تضمنت قواعد تعاملات أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها والأشخاص المطلعين في الأوراق المالية بشكل صريح على فترات حظر التداول المنصوص عليها في المادة رقم (14) من القرار رقم (2) لسنة 2001 الصادر من مجلس إدارة الهيئة في شأن النظام الخاص بالتداول والمقاصد والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية والتي تنص على أنه يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المدرجة أوراقها المالية في السوق ومديرها العام أو أي من الموظفين المطلعين على البيانات الجوهرية للشركة التعامل - بنفسه أو لحسابه بواسطة الغير أو بأي صفة أخرى لحساب غيره - في الأوراق المالية للشركة ذاتها أو الشركة الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة لتلك الشركة، إذا كانت أيا من هذه الشركات مدرجة أوراقها في السوق، وذلك خلال الفترات التالية:

- قبل (10) عشرة أيام عمل من الإعلان عن أي معلومات جوهرية من شأنها أن تؤثر على سعر السهم صعودا أو هبوطا إلا إذا كانت المعلومة ناتجة عن أحداث طارئة ومفاجئة .
- قبل (15) خمسة عشر يوما من نهاية الفترة المالية الربعية أو النصف سنوية أو السنوية ولحين الإفصاح عن البيانات المالية .



- حرصت لجنة المتابعة والاشراف على تعاملات أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها والأشخاص المطلعين في الأوراق المالية ، على عمل التالي :

1. مخاطبة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وجميع الموظفين المطلعين على البيانات المالية للشركة قبل يوم 15 مارس ، 15 يونيو ، 15 سبتمبر و 15 ديسمبر من العام 2018 ، بشأن حظر التداول على الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة .
2. السجلات المرسلت من الأسواق المالية
3. سجلات الشركة
4. اقرار مقدم من أعضاء مجلس إدارة الشركة والأشخاص المطلعين
5. تحديث قائمة المطلعين من خلال الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية www.adx.ae ، وتزويد بورصة الكويت بقائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة والموظفين المطلعين
6. التأكد من إدارة علاقات المستثمرين بالإفصاح لدى الهيئات والأسواق المالية المدرجة فيها أسهم الشركة عن ملكية أعضاء مجلس الإدارة بعد الانتخاب

- يوضح الجدول أدناه الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة واجمالي عمليات البيع والشراء كما في 31 ديسمبر 2018 كالتالي :

م	الإسم	المنصب / صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 31 ديسمبر 2018	إجمالي عملية البيع	إجمالي عملية الشراء
1	الشيخ / كايد بن عمر بن صقر بن محمد القاسمي ممثل (حكومة رأس الخيمة)	رئيس مجلس الإدارة	-- 59,639,263	--	--
2	السيد / حمد أحمد العميري ممثل (شركة الإستثمارات الوطنية)	نائب رئيس مجلس الإدارة	6,613 2,000,000	--	--
3	الشيخ / جمال بن صقر القاسمي	عضو مجلس إدارة	17,065	--	--
4	السيد / عبد الله محمد حسن محمد الحوسني	عضو مجلس إدارة	5,000	5,000	--
5	السيد / عبدالعزيز بن حمد الوئيس	عضو مجلس إدارة	2,934,301	--	--
6	السيد / حسام محمد السيد حسين ممثل (شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات)	عضو مجلس إدارة	-- 5,000	--	5,000
7	السيد / أحمد عبد الله الأعماش	عضو مجلس الإدارة المنتدب	25,488	--	--

وبناء على الجدول والضوابط الواردة أعلاه :

- لا يوجد تعاملات على أسهم الشركة لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم (الزوجات والأولاد القصر) عدا السادة / شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات (عضو مجلس الإدارة - اعتباري) والسيد / عبد الله محمد حسن الحوسني (عضو مجلس الإدارة) قاموا بامتلاك عدد 5,000 سهم من أسهم الشركة لكل منهما ، وذلك وفاء لشرط العضوية وفقاً للمادة (19) من النظام الأساسي للشركة بعد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من خلال الجمعية العمومية بتاريخ 11 أبريل 2018
- التزام جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة والأشخاص المطلعين بقواعد تعاملات أعضاء مجلس إدارة الشركة وجميع العاملين بأحكام القانون والأنظمة والقرارات الصادرة بشأن تعاملاتهم في الأوراق المالية للشركة سواء خلال فترات حظر التداول أو خلال الفترات الأخرى .



ثالثاً : مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة السلطة التي تتمتع بجميع الصلاحيات للقيام بكافة الأعمال والتصرفات نيابة عن الشركة حسبما هو مصرح للشركة القيام به ، وممارسة كافة الصلاحيات المطلوبة لتحقيق أغراضها ولا يحد من هذه السلطات والصلاحيات إلا ما احتفظ به القانون أو نظام الشركة الأساسي ضمن اختصاصات الجمعية العمومية.

نص النظام الأساسي للشركة على أنه يتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بالتصويت السري التراكمي .

أ- تشكيل مجلس الإدارة

- تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين من خلال الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 11 أبريل 2018 وذلك لمدة ثلاث سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ انتخابهم ، وراعت الشركة في تشكيل مجلس إدارتها متطلبات قواعد الحوكمة المتوافق مع النظام الأساسي للشركة والمتعلقة بصفة أعضاء مجلس الإدارة بحيث يكون ثلث الأعضاء على الأقل من الأعضاء المستقلين ، وتكون الأغلبية للأعضاء غير التنفيذيين الذين تمتعوا بخبرات عملية ومهارات فنية تعود بالمنفعة على الشركة ، والجدول أدناه يبين تشكيل مجلس الإدارة :

الاسم	الفئة	الخبرات	المؤهلات	مدة العضوية منذ	العضوية أو المناصب في الشركات المساهمة الأخرى	المناصب في أي مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى
الشيخ / كايد بن عمر بن صقر بن محمد القاسمي ممثل عن (حكومة رأس الخيمة)	مستقل	غير تنفيذي	- بكالوريوس مالية واقتصاد	أبريل 2018	-	-
السيد / حمد أحمد العمري ممثل عن (شركة الإستثمارات الوطنية)	مستقل	غير تنفيذي	- بكالوريوس محاسبة / جامعة الكويت رئيس مجلس الإدارة شركة الإستثمارات الوطنية الكويت مساعد مدير عام إدارة الإستثمارات المحلية - نائب المدير العام - والمدير العام شركة الإستثمارات الوطنية (الكويت)	2004	-	-
السيد / أحمد عبدالله الأعماش	مستقل	غير تنفيذي	- شهادة دبلوم عام 1994	2013	-	- عضو مجلس إدارة بغرفة التجارة والصناعة
الشيخ / جمال بن صقر القاسمي	مستقل	غير تنفيذي	- رجل أعمال	2003	-	-
السيد / عبدالله محمد حسن محمد الحوسني	مستقل	غير تنفيذي	- بكالوريوس محاسبة واقتصاد	أبريل 2018	-	- عضو مجلس إدارة مصرف عجمان عضو مجلس إدارة شركة رأس الخيمة للأسمت الأبيض والواد الإنشائية
السيد / عبدالعزيز بن حمد الوئيس	مستقل	غير تنفيذي	- بكالوريوس محاسبة / جامعة الملك سعود رئيس تنفيذي لشركة المؤشر للتنمية والاستثمار خبره المالية لدى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار نائب المدير المالي في مكتب حمد عبدالعزيز الوئيس التجاري	2006	-	- دبلوم عالي إدارة أعمال / جامعة كامبريدج دبلوم عالي في الاستثمار الدولي / جامعة أتلانتك
السيد / حسام محمد السيد حسين ممثل عن (شركة الغير الوطنية للأسهم والعقارات)	مستقل	غير تنفيذي	- بكالوريوس تجارة - محاسبة (USA) CMA مدير تنفيذي لشركة الخليج الوطنية القابضة رئيس المدراء الماليين لمجموعة الخرافي في لبنان وسوريا	أبريل 2018	-	-

- لا يوجد أعضاء مجلس إدارة مستقيلين أو معينين من تاريخ انتخاب الأعضاء الحاليين حتى 31 ديسمبر 2018.



ب - تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام 2018

بناء على أحكام المادة (19) من النظام الأساسي لشركة أسمنت الخليج بأنه يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء ، وذلك كالآتي :

العنصر	العدد	النسبة
أعضاء مجلس ادارة (ذكور)	7	٪ 100
أعضاء مجلس ادارة (إناث)	-	٪ 0

ت - أسباب عدم ترشح أي عنصر نسائي لعضوية مجلس الإدارة

فتحت الشركة باب الترشح لكلا الجنسين في كل دورة إنتخابية بحقوق متساوية دون أي قيود أو تمييز على ترشح الإناث غير أن جميع المرشحين كانوا من الذكور فقط ولم تستلم الشركة أي طلب مقدم من أي عنصر نسائي للترشح خلال الدورة الأخيرة . حيث أن الشركة تدعم رغبة أي مواطنة تنطبق عليها الشروط و ترغب في الإنضمام إلى مجلس الإدارة. وقد تم إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحاليين من خلال الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 11 أبريل 2018 بالتصويت السري التراكمي .

تؤمن شركة أسمنت الخليج بأهمية تنوع الخبرات ودور المرأة الرئيسي في مسيرة التنمية والتي تساهم في إضافة الجودة والفعالية وزيادة وجهات النظر البناءة ، وتعمل الشركة على تنفيذ مثل هذه القرارات (المادة 40 ، البند 1) الواردة في قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / رم) بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة .



ث - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة إستنادا إلى أحكام المادة (169) من القانون الإتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية وأحكام المادة (21) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / رم) بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، وأحكام المادة (58) من النظام الأساسي للشركة .

تتكون مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي على أن لا تتجاوز 10٪ من تلك الأرباح للسنة المالية ، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريف أو أتعاب أو مكافأة إضافية أو مرتبا شهريا بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهودا خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة ولا يجوز صرف بدل حضور لرئيس أو عضو مجلس الإدارة عن اجتماعات المجلس .

تخضع من مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الغرامات التي تكون قد وقعت على الشركة من الهيئة أو السلطة المختصة بسبب مخالفات مجلس الإدارة لقانون الشركات أو للنظام الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية وللجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات أو بعضها إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة .

1. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن العام 2017

بناء على القرار الصادر من الجمعية العمومية السنوية (41) للشركة الذي انعقد بتاريخ 11 أبريل 2018 ، بلغت مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 1.3 مليون درهم بانخفاض نسبته 20٪ عن العام 2016 ، وذلك بعد خصم الإستهلاكات واستقطاع الإحتياطيات .

2. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2018

حيث أن الشركة لم تحقق أرباح عن العام 2018 ، فلن يتم تقديم مقترح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 .

3. بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة عن السنة المالية 2018

لا يوجد بدلات تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 .



ج. إجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

تطبيقاً لأحكام المادة (5) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (17 / رم) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة وبما يتوافق مع أحكام المادة (28) من النظام الأساسي للشركة، بأن يعقد مجلس الإدارة إجتماعاته أربع مرات في السنة على الأقل .
يجتمع مجلس الإدارة بناء على دعوة خطية من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بناء على طلب خطي يقدمه عضوان من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل ، وذلك قبل الموعد المحدد للإجتماع بأسبوع على الأقل مشفوعة بجدول الأعمال ، ويكون لكل عضو مجلس إدارة الحق في إضافة أي موضوع يرى ضرورة بحثه في الإجتماع .

وفقاً للضوابط الواردة أعلاه ، عقد مجلس إدارة الشركة خمسة إجتماعات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ، كما هو موضح بالجدول التالي :

رقم الإجتماع	تاريخ الإجتماع	عدد الحضور	عدد الحضور بالوكالت	الإعتذارات
الأول	14 فبراير 2018	7	-	-
الثاني	11 أبريل 2018	7	-	-
الثالث	13 مايو 2018	7	-	-
الرابع	06 سبتمبر 2018	7	-	-
الخامس	11 نوفمبر 2018	7	-	-



ج. مهام واختصاصات مجلس الإدارة التي قامت بها الإدارة التنفيذية بناء على تفويض من المجلس

وفقاً لأحكام المادة (9) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / رم) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، وأحكام المادة (25) من النظام الأساسي للشركة :

- لمجلس الإدارة تفويض رئيسه أو أحد أعضائه أو الإدارة التنفيذية العليا في بعض المسائل الإدارية والتي تكون له سلطة اتخاذ القرار فيها ، وفي هذه الحالة يجب أن يكون التفويض ثابتاً بالكتابة ومحدداً بالصلاحيات المفوضة وخاصة فيما يتعلق بالحالات التي يجب على الإدارة التنفيذية العليا فيها الحصول على الموافقة المسبقة لمجلس الإدارة قبل اتخاذ أية قرارات أو إبرام أية التزامات بالنيابة عن الشركة ، على أن توضع قائمة خطية بالمهام والاختصاصات التي يباشرها مجلس الإدارة وتلك التي يفوضها إلى الإدارة التنفيذية العليا ، ومراجعة تلك المهام والاختصاصات بشكل دوري .

- يجب أن يكون التفويض محدداً في موضوعه والأشخاص المفوضين وحدود صلاحياتهم وفي المدة الزمنية لسريانه ، وأن يتضمن موعد عرض نتائجه على مجلس الإدارة .

- يملك حق التوقيع على إنفراد عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وكذلك عضو مجلس الإدارة المنتدب بحسب الصلاحيات المعطاه له من مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يفوضه المجلس في ذلك .

وفقاً للضوابط المذكوره أعلاه ، يتولى العضو المنتدب والمدير العام و نائب المدير العام للشركة تصريف الأعمال اليومية وفقاً إلى أفضل ممارسات الحوكمة وأحكام النظام الأساسي والصلاحيات التي فوضها إليها مجلس الإدارة ، وقد فوض المجلس الإدارة التنفيذية في الأمور التالية :

المدير العام ونائب المدير العام

- التوقيع لدى كافة الجهات الحكومية الإتحادية والمحلية والمؤسسات العامة والخاصة والمسؤولية القانونية حسب الحدود .
- التوقيع على مستندات الصرف النقدي والشيكات وتحويل الأموال و التعاملات مع البنوك في النطاق التي تم تحديدها في قرار التفويض ، وكذلك العقود و التزامات الشركة تجاه الغير بنفس الحدود .



خ. تفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح)

بناء على القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية ، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / رم) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، والنظام الأساسي للشركة :

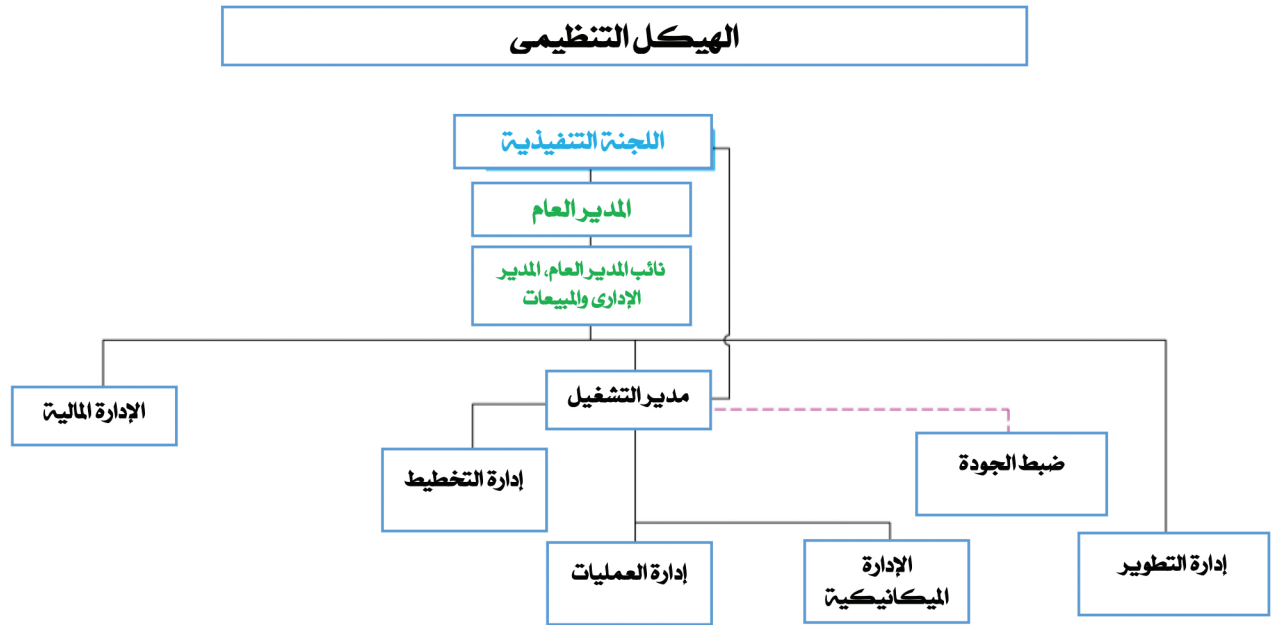
- لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يتجاوز 5٪ من رأس مال الشركة ، وبموافقة الجمعية العمومية فيما زاد على ذلك .
- على عضو مجلس إدارة الشركة الذي تكون له مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها ، على أن يبلغ المجلس بذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة ، ولا يجوز له الإشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية .
- تلتزم الشركة بوضع سجل خاص بتعارض المصالح يوضح فيه حالات التعارض بشكل تفصيلي والإجراءات المتخذة بهذا الشأن .
- تلتزم الشركة بوضع سجل للأطراف ذات العلاقة توضح فيه الأسماء التي تعد أطراف ذات علاقة وصفقاتهم بشكل تفصيلي والإجراءات المتخذة بهذا الشأن .

عليه وفقا للضوابط الواردة أعلاه ، لم تتم أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ، وتم التأكد من ذلك عن طريق نموذج الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح) ، وعن طريق سجلات الشركة .



د- الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة

دأبت شركة أسمنت الخليج على تطوير وتطبيق هيكل تنظيمي يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى إدارات الشركة وأقسامها المختلفة ، لضمان مستوى عالٍ من التنسيق والتفاعل الإداري ، وكما هو موضح أدناه الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة والمعتمد من مجلس إدارة الشركة ، كالتالي :





ذ- بيان تفصيلي بأسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة

يستعرض الجدول أدناه تواريخ تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية ومناصبهم الحالية حسب الهيكل التنظيمي للشركة ، والرواتب والمكافآت الممنوحة لعام 2018 :

المنصب	تاريخ التعيين عام	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2018 درهم	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2018 درهم	اي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2018 أو تستحق مستقبلا
عضو مجلس الإدارة المنتدب	2013	783,000	716,326	-
المدير العام	2013	677,520	45,910	-
نائب المدير العام	1995	589,932	61,745	-
المدير المالي	2016	417,936	41,238	-
مدير التشغيل	2017	352,000	-	-
المستشار	2003	296,980	22,125	-
مدير إدارة علاقات شؤون المستثمرين	2000	385,560	53,557	-
مدير العمليات	2008	230,010	35,532	-
مدير التطوير	2003	238,080	22,850	-
مدير الصيانة	1981	238,644	19,350	-



رابعاً : مدقق الحسابات الخارجي

أولاً : سياسة التعاقد مع المدقق الحسابات الخارجي

بموجب أحكام المادة (36-37-38-39) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، والنظام الأساسي للشركة ، إلترم مجلس إدارة الشركة بسياسة إختيار مدقق الحسابات الخارجي من خلال ترشيحه للجمعية العمومية وذلك لتنظيم عملية التعيين والتي حددت إطار ونطاق وصلاحيات والتزامات مدقق الحسابات الخارجي ، فإن مجلس الإدارة يحرص على تسهيل واجبات المدقق الخارجي حسب المتطلبات والمعايير .

تقوم الإدارة التنفيذية ببناء على طلب لجنة التدقيق بتزويدها بعروض من شركات التدقيق وتقوم اللجنة بدرستها والإجتماع مع المدققين الخارجيين المرشحين المتقدمين ومناقشة عروضهم وترشيح من تراه مناسباً بناء على الكفاءة والسمعة والخبرة ، وأخيراً وبناء على توصية من لجنة التدقيق يقوم المجلس بترشيح مدقق الحسابات الخارجي ويتم التعيين وتحديد أتعابه بناء على قرار من الجمعية العمومية.

في حالة عدم موافقة مجلس الإدارة على ترشيح لجنة التدقيق بشأن إختيار أو تعيين أو إستقاله أو فصل مدقق الحسابات الخارجي ، يقوم مجلس الإدارة بكتابة بيان في تقرير الحوكمة يشرح توصيات لجنة التدقيق وأسباب عدم الأخذ بها .

ثانياً :

أ.نبذة عن مدقق حسابات الشركة

تم تعيين ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) كمدقق الحسابات الخارجي للشركة لعام 2018 من خلال الجمعية العمومية للشركة، وهي شركة بريطانية وتتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها ، وتقدم ديلويت خدمات تدقيق الحسابات والضرائب والإستشارات الإدارية والمشورة المالية إلى العملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية من خلال شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من 150 دولة على مستوى العالم وتضم نحو 200,000 مهنياً ولديها مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة لتقديم خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم ، وهي اول شركة خدمات مهنية اسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها بشكل مستمر منذ أكثر من 87 سنة في المنطقة.

تعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والإستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم أكثر من 2500 شريك ومدير وموظف يعملون من خلال 26 مكتباً في 15 بلداً. وقد حازت ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) منذ عام 2010 على المستوى الأول للإستشارات الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حسب تصنيف مجلة إنترناشونال تاكس ريفيو (ITR).



بد أتعاوب وتكاليف مدقق الحسابات الخارجى خلال العام 2018

ديلويت أند توش	إسم مكتب التدقيق
17 سنة	عدد السنوات التى قضاها كمدقق حسابات خارجى للشركة
235,000 درهم	إجمالى أتعاوب التدقيق للبيانات المالية لعام 2018 درهم
لا يوجد أى أتعاوب أو تكاليف لخدمات خاصة أخرى خلال العام 2018	أتعاوب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2018 درهم
لا يوجد أى خدمات مقدمة أخرى	تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى
لا يوجد مدقق خارجى آخر	بيان بالخدمات الأخرى التى قام مدقق حسابات خارجى آخر غير مدقق حسابات الشركة بتقديمها خلال العام 2018

ج- لا يوجد أية تحفظات من جانب مدقق الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المرحلية أو السنوية للعام 2018 .



خامسا : اللجان التابعة لمجلس الإدارة

شكل مجلس الإدارة لجان دائمة تتبعه بشكل مباشر وذلك للإسهام في تنفيذ مهامه ، وتقوم هذه اللجان بدور أساسي في مساندة المجلس على القيام بالمهام والواجبات المنوطة به في إدارة الشركة ، وتعمل كل لجنة ضمن نطاق اختصاصها المعتمد من قبل المجلس والمتوافق مع قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / رم) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة .

وضع المجلس إجراءات تتضمن تحديدا لمهمة اللجنة ، ومدة عملها و الصلاحيات الممنوحة لها وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها وعلى المهام المنوطة بها وترفع اللجنة تقريرا خطيا بالإجراءات والنتائج والتوصيات بشفافية مطلقة .

أولا : لجنة التدقيق

أ. أسماء أعضاء لجنة التدقيق ، وبيان المهام والإختصاصات الموكلة لها :

شكل مجلس الإدارة المنتخب من الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 11 أبريل 2018 ، لجنة التدقيق لمساندة مجلس الإدارة في العديد من المجالات ، وبحسب متطلبات أحكام المادة رقم (46) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / رم) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة تألفت لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين إثنان منهم من الأعضاء المستقلين ويتأسس اللجنة أحدهما ، ويتوفر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية ، وذلك على النحو التالي:

الصفة	المنصب	الأسم
مستقل	رئيسا	السيد / عبد الله محمد حسن محمد الحوسني
غير مستقل	عضوا	السيد / حسام محمد السيد حسين (ممثل شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات)
مستقل	عضوا	السيد / عبد العزيز حمد الوئيس



تتولى لجنة التدقيق المهام والواجبات المنوطة بها حسب متطلبات قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، على النحو التالي :

1. مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة .
2. مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها السنوية و نصف السنوية وربيع السنوية ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، وعليها التركيز بشكل خاص على ما يلي:
 - ✓ أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
 - ✓ إبراز النواحي الخاضعة لتقدير الإدارة.
 - ✓ التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
 - ✓ افتراض استمرارية عمل الشركة.
 - ✓ التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقررها الهيئة.
 - ✓ التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
3. التنسيق مع مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية والمدير المالي أو المدير القائم بنفس المهام في الشركة في سبيل أداء مهامها .
4. النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في تلك التقارير والحسابات، وعليها إيلاء الاهتمام اللازم بأية مسائل يطرحها المدير المالي للشركة أو المدير القائم بنفس المهام أو ضابط الامتثال أو مدقق الحسابات .
5. رفع توصية لمجلس الإدارة بشأن اختيار أو استقالة أو عزل مدقق الحسابات ، وفي حالة عدم موافقة مجلس الإدارة على توصيات لجنة التدقيق بهذا الشأن فعلى مجلس الإدارة أن يضمن في تقرير الحوكمة بيانا يشرح توصيات لجنة التدقيق والأسباب التي دعت مجلس الإدارة لعدم الأخذ بها .
6. وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات ، ورفع تقرير لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها .
7. التأكد من إستيفاء مدقق الحسابات للشروط الواردة في القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة ومتابعة ومراقبة إستقلاليته .
8. الإجتماع بمدقق الحسابات للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا أو من يمثلها ، مرة واحدة على الأقل في السنة ومناقشته حول طبيعته ونطاق عملية التدقيق ومدى فعاليتها وفقا لمعايير التدقيق المعتمدة.
9. بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات للشركة و خطة عمله ومراسلاته مع الشركة وملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته و أية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على الإدارة التنفيذية العليا بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة ومتابعة مدى إستجابة إدارة الشركة لها وتوفيرها التسهيلات اللازمة للقيام بعمله .
10. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المطلوب على الاستيضاحات والمسائل الجوهرية المطروحة في رسالته مدقق الحسابات.
11. مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة.
12. مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع مجلس الإدارة، والتأكد من أدائها لواجبها في إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية.
13. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية التي يكلفها بها مجلس الإدارة أو تتم بمبادرة من اللجنة وموافقة مجلس الإدارة.



14. الإطلاع على تقييم المدقق لإجراءات الرقابة الداخلية والتأكد من وجود التنسيق فيما بين مدقق الحسابات الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي .
15. التأكد من توفر الموارد اللازمة لإدارة الرقابة الداخلية ومراجعة ومراقبة فعالية تلك الإدارة .
16. دراسة تقارير الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها .
17. وضع الضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات.
18. مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.
19. مراجعة تعاملات الأطراف ذات العلاقة مع الشركة والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها .
20. ضمان تطبيق قواعد العمل الخاصة بمهامها والصلاحيات الموكلة إليها من قبل مجلس الإدارة.
21. تقديم التقرير والتوصيات إلى مجلس الإدارة عن المسائل المذكورة أعلاه .
22. النظر في أية موضوعات أخرى يحددها مجلس الإدارة .

بإجتماعات لجنة التدقيق خلال العام 2018

بناء على أحكام المادة رقم (48) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، تعقد لجنة التدقيق إجتماعاتها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة ، وعليه عقدت لجنة التدقيق أربعة إجتماعات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بحضور جميع أعضائها شخصيا ، وفقا لما هو مبين حسب الجدول التالي :

رقم الإجتماع	تاريخ الإجتماع	الحضور الشخصي للأعضاء	الإعتذارات
الأول	14 فبراير 2018	3	-
الثاني	13 مايو 2018	3	-
الثالث	6 سبتمبر 2018	3	-
الرابع	11 نوفمبر 2018	3	-



أ- أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ، وبيان المهام والإختصاصات الموكلة لها :

شكل مجلس الإدارة المنتخب من الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 11 أبريل 2018 ، لجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لضمان قيام مجلس الإدارة بالمهام المنوطة به بكفاءة وفعالية وتحقيق أهداف الشركة ، وبحسب متطلبات أحكام المادة رقم (46) من قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم (7 / ر م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة تألفت لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين واثنتان منهم مستقلين ويترأس اللجنة أحدهم ، وذلك على النحو التالي :

الصفة	المنصب	الأسم
مستقل	رئيساً	الشيخ / جمال بن صقر القاسمي
غير مستقل	عضواً	السيد / حمد أحمد حمد العميري
مستقل	عضواً	السيد / عبد العزيز حمد الوئيس

➤ مهام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت المهام والواجبات المنوطة بها حسب متطلبات قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / ر م) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، على النحو التالي :

- 1- وضع سياسة خاصة بالترشح لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تهدف إلى مراعاة التنوع بين الجنسين ضمن تشكيل وتشجيع المرأة من خلال مزايا وبرامج تحفيزية وتدريبية ، وموافاة الهيئة بنسخة عن هذه السياسة وبأي تعديلات تطرأ عليها .
- 2- تنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة بما يتفق والقوانين والأنظمة المعمول بها وأحكام هذا القرار .
- 3- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر .
- 4- إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها ، ومراجعتها بشكل سنوي ، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب مع أداء الشركة .



5- المراجعة السنوية للإحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة بما في ذلك تحديد الوقت الذي يلزم أن يخصصه العضو لأعمال مجلس الإدارة .

6- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها .

7- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

8- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل سنوي

بد اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام 2018

بناء على أحكام المادة رقم (47) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7 / رم) لسنة 2016 بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ، تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاتها مرة واحدة خلال العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة ، وعليه عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت ثلاثة اجتماعات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بحضور جميع أعضائها شخصيا ، وفقا لما هو مبين حسب الجدول التالي :

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	الحضور الشخصي للأعضاء	الإعتمادات
الأول	14 فبراير 2018	3	-
الثاني	13 مايو 2018	3	-
الثالث	11 نوفمبر 2018	3	-

حسب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة وقرار مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (2016/4) ، الذي يدرك الالتزامات المترتبة عليه بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة وأهمية تحديد الأشخاص المطلعين في الشركة ، قامت إدارة الشركة بتشكيل لجنة مختصة بشؤون المطلعين تختص بالمتابعة والإشراف على كافة تعاملات الأشخاص المطلعين وملكياتهم ورفع التقارير إلى الجهات المختصة ، وتحديد أعضاء اللجنة والاختصاصات والمهام الموكلة لها حسب التالي :

أ- أعضاء اللجنة:

1. السيدة / داليا محمد الشحي (مدير إدارة علاقات المستثمرين)
2. السيد / محمد حسنين (مدير إدارة الرقابة الداخلية)

ب- اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

1. إدارة ومتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين وملكياتهم والاحتفاظ بالسجل الخاص بهم .
2. إعداد سجل خاص ومتكامل يضم أسماء الأشخاص المطلعين بصورة دائمة والأشخاص المطلعين بصورة مؤقتة ، والذين يحق أو يتوافق لهم الإطلاع على المعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها .
3. الاحتفاظ بسجل الإفصاحات السابقة واللاحقة الخاصة بالمطلعين .
4. الاحتفاظ بقرارات رسمية للأشخاص المطلعين بصورة دائمة والمطلعين بصورة مؤقتة على المعلومات الداخلية للشركة .
5. ضمان التحديث المستمر لقائمة مطلعي الشركة على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية ، وإخطار بورصة الكويت وإجراء أي تحديث على هذه القائمة فور حدوثه .
6. متابعة شهرية لأرصدة المطلعين .
7. رفع الكشوف والتقارير الدورية عن تعاملات المطلعين إلى كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة أسواق المال وبدولت الكويت والأسواق المالية المدرجة بها أسهم الشركة .
8. إشعار جميع الأشخاص المطلعين على الضوابط المطلوبة ، من خلال تسليمهم وتوقيعهم لإقرارات رسمية .
9. متابعة إخطار المطلعين عن فترات حظر التداول
10. مراجعة ومراقبة سياسة التداول الخاصة بالأشخاص المطلعين بما يتفق مع قواعد الإفصاح والشفافية وإجراء مايلزم

ج- ملخص عن تقرير أعمال اللجنة خلال العام 2018

حرصت اللجنة على تنفيذ كل ما يتعلق بضوابط الحوكمة من خلال الاختصاصات والمهام الموكلة لها ، حيث قامت بدور مهم وفعال في متابعة والإشراف على شؤون المطلعين حسب الأهداف والسياسات والضوابط التي يخضعون لها ، إلى جانب التأكد من إخطارهم المسبق بفترات حظر التداول المفروضة حسب أنظمة وقواعد هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية ، وضرورة عدم الاستغلال المباشر أو الغير مباشر لأية معلومات داخلية أو جوهرية لتحقيق مصلحة أو منفعة والمسؤولية التي تقع عليهم ، وقد قامت اللجنة بمراجعة سجل الأشخاص المطلعين وتأكدت من عدم وجود تعاملات لأعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها والأشخاص المطلعين لدى الشركة في الأوراق المالية خلال العام 2018 ، عدا السادة / شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات (عضو مجلس الإدارة - اعتباري) والسيد / عبد الله محمد حسن الحوسني (عضو مجلس الإدارة) قاموا بامتلاك عدد 5,000 سهم أسمنت الخليج لكل منهما ، وذلك وقاء لشرط العضوية وفقا للمادة (19) من النظام الأساسي للشركة بعد انتخابات مجلس الإدارة من خلال الجمعية العمومية بتاريخ 11 أبريل 2018.



سابعاً : اللجنة التنفيذية

بناء على قرار مجلس الادارة في اجتماعه رقم 2018.2 والمنعقد بتاريخ 11 ابريل 2018م تم تشكيل اللجنة التنفيذية بما يتوافق مع القانون وقرارات وضوابط الحوكمة والنظام الأساسي للشركة المادة رقم 37. وتتكون اللجنة من أعضاء المجلس وحدد مهامها ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها ، على أن ترفع النتائج والتوصيات التي تتوصل إليها إلى مجلس الإدارة

أ. أعضاء اللجنة

المنصب	الأسم
رئيساً	الشيخ / كايد بن عمر بن صقر بن محمد القاسمي
عضوا	السيد / عبدالله محمد حسن محمد الجوسني
عضوا	السيد / حسام محمد السيد حسين
عضوا	السيد / أحمد عبدالله الأعماش

ب. اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

- 1- رسم الأهداف والخطط والسياسات الاستراتيجية للشركة ورفعها لمجلس الإدارة لمناقشتها واعتمادها .
- 2- مناقشة واعتماد الموازنات السنوية التقديرية المعدة من قبل الإدارة التنفيذية للشركة قبل رفعها لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق لمناقشتها واعتمادها .
- 3- مراجعة الهيكل التنظيمي للشركة واجراء التعديلات اللازمة قبل رفعها لمجلس الادارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت لمناقشتها واعتمادها.
- 4- مراجعة واعتماد الصلاحيات التنفيذية للمستويات التنفيذية الاساسية ومدراء الادارات ورؤساء الاقسام فقط أما المدير العام ونائب المدير العام تكون من خلال المجلس عن طريق لجنة الترشيحات و المكافآت بالشركة وتعديلها متى ما تطلب ذلك.
- 5- التقييم المستمر لأداء شاغري المناصب الادارية التنفيذية الاساسية بالشركة بما يضمن فعالية أداءهم وقدرتهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموكلة إليهم واستبدالهم بأخرين متى ما تطلب الأمر على أن يكون تعيين البدلاء من قبل اللجنة .
- 6- المراجعة المستمرة للصلاحيات الإدارية للمدير العام ومدراء الإدارات وتعديلها متى ما تطلب الأمر ذلك.



- 7- المراجعة المستمرة لتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الخاصة بالمبيعات والمشتريات والتشغيل والصادرة من المجلس ووضع اللوائح التفصيلية اللازمة لإدارتها بشكل محكم وتحديد نطاق وسقف الصلاحيات المتاحة للإدارة التنفيذية من قبل اللجنة، حسب حوكمة مجلس الإدارة.
- 8- اعتماد آلية التنفيذ لجميع العقود التي تكون الشركة طرفاً بها سواء كانت متعلقة بالمشتريات أو المبيعات أو الحصول على خدمات بما يتوافق مع الإستقرار التشغيلي ووضع الإجراءات الرقابية التي من شأنها التحقق من إتباع الإجراءات الحاكمة السليمة.
- 9- دراسة واعتماد المشاريع الرأسمالية الجديدة قبل رفعها لمجلس الإدارة لمناقشتها واعتمادها.

ت. إجتماعات اللجنة خلال العام 2018

رقم الإجتماع	تاريخ الإجتماع	الحضور الشخصي للأعضاء	الإعذار
الأول	6 سبتمبر 2018	جميع الأعضاء	-
الثاني	4 أكتوبر 2018	جميع الأعضاء	-
الثالث	11 نوفمبر 2018	جميع الأعضاء	-
الرابع	12 ديسمبر 2018	جميع الأعضاء	-



تتمتع إدارة الرقابة الداخلية بالاستقلال التام لإداء مهامها وتتبع مجلس الإدارة مباشرة وتقوم إدارة الرقابة الداخلية بتنفيذ سياسات التدقيق والرقابة، تهدف إلى تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة وتساهم في تطبيق قواعد الحوكمة في الشركة على نحو سليم، والتحقق من التزام الشركة والعاملين فيها بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها والتي تنظم عملها وتنظيم السياسات والإجراءات الداخلية ومراجعة البيانات المالية، ومراجعة السياسات والممارسات المحاسبية.

تقوم إدارة الرقابة الداخلية برفع تقارير حول مدى تنفيذ السياسات الصادرة من مجلس الإدارة ولجانته وذلك من خلال تقارير دورية و سنوية وتقارير عاجلة.

تتوفر لدى إدارة الرقابة الداخلية الصلاحيات الكاملة للوصول إلى جميع مستندات وسجلات الشركة وبيانات وتعاملات موظفيها، وتلتزم إدارة الرقابة الداخلية بإتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان التنفيذ الدقيق للقرارات والتوجيهات الصادرة من مجلس الإدارة أو رئيسه ولجانته إلى الإدارة التنفيذية، وبحسب الحوكمة الصادرة من مجلس الإدارة بأن على جميع الإدارات والعاملين التعاون الدائم مع إدارة الرقابة الداخلية لعلاج القضايا والأحداث التي تواجه الشركة وفي حال عدم تعاون أي موظف تكون إدارة الرقابة ملزمة برفع تقرير إلى المجلس، ومن أهم أهداف ومهام وصلاحيات إدارة الرقابة الداخلية التي حددها مجلس الإدارة كالتالي :

- التأكد من صحة وسلامة إجراءات العمل في جميع إدارات الشركة
- تحديد مدى التزام الشركة بمتطلبات الحوكمة وقواعد السلوك المهني
- التأكد من التزام المؤسسات والشركات المتعاملة مع الشركة والعاملين في الشركة من تطبيق قواعد الحوكمة والإنضباط المؤسسي والسلوك المهني.
- منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات
- التأكد من التزام الموظفين بالقوانين واللوائح وسياسات الشركة
- مراجعة الوسائل لضمان سلامة الأصول والتحقق من الوجود الفعلي للأصل
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات
- التعاون مع المدقق الخارجي لتنفيذ قرارات الجمعية العمومية
- تعاون الإدارة التنفيذية مع الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف مجلس الإدارة
- التأكد من دقة السجلات المحاسبية وتكاملها حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات العليا

وبناء على ما ورد أعلاه، يقر مجلس الإدارة مسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة الذي يتمتع بصلاحيات كافية لتطبيق قواعد الحوكمة في جميع أعمال الشركة ويحقق الشفافية والمساءلة العادلة.



تم تعيين السيد / محمد حسنين - مديرا للرقابة الداخلية ، وهو حاصل على بكالوريوس تجارة قسم محاسبة من جامعة الأسكندرية عام 2007 ، ويتمتع بخبره عمليه تزيد عن عشر سنوات في مجال التدقيق الخارجى والتدقيق الداخلى .

ج. ضابط الامتثال

تم تعيين السيد / ماجد عبدالله ضابط امتثال ، وهو حاصل على بكالوريوس في الإدارة المالية والبنوك ، ويتولى مهام التحقق من مدى التزام الشركة والعمالين فيها بالقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها.

د. كيفية تعامل إدارة الرقابة الداخلية لأي تحديات كبيرة بالشركة :

قامت إدارة الرقابة الداخلية بتقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة ، ومراجعة النظم المتبعة في شأن السياسات الداخلية والتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة في الشركة والتحقق المستمر من التزام الشركة بالقوانين والقرارات ، ورفع تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ، وتدعم الشركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات والتي تتيح لأي موظف أو عميل أو مورد الإبلاغ عن أية مخالفات مالية أو مهنية أو قانونية أو أخلاقية بسرية تامة .

تتعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية تحديات في الشركة باستقلالية وموضوعية وذلك من خلال إبلاغ لجنة التدقيق وإعلام الإدارة التنفيذية العليا بالمشكلة والمخاطر المحتملة وإقتراح الخطوات اللازمة من أجل معالجة المشكلة والتأكد من عدم تكرارها ومتابعة الإدارة العليا للتأكد من تنفيذ الإجراءات والقرارات المتخذة .



خلال العام 2018 لم ترتكب الشركة أي مخالفة ولم تتعرض لأيّة عقوبات أو قيود سواء من قبل الجهات الرسمية أو الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المحلية أو المؤسسات العامة أو الخاصة أو جميع المتعاملين معها ، حيث حرصت الشركة على الإلتزام بالقوانين الإتحادية والمحلية والقرارات الوزارية وحوكمة مجلس الإدارة في جميع تعاملاتها ، وحققت العدالة مع جميع المتعاملين معها ، مما يتوافق مع سمعة الشركة الطيبة التي تتميز بها.

عاشرا : مساهمات الشركة في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة

أولا : المساهمات الطوعية :

يولي مجلس ادارة الشركة مسؤولية خدمة المجتمع اهتماما كبيرا وتتصدر اهتمامات الشركة وتسعى على المشاركة في كافة المناسبات الوطنية والاجتماعية سعيا منها لإقامة شراكات مؤسسية وعلاقات وطيدة مع المجتمع المحلي ، حيث دأبت الشركة منذ تأسيسها على تقديم المساهمات الطوعية باعتبارها إحدى القيم التي حرص مجلس الإدارة على تطبيقها من خلال مساهمات فاعلة وهادفة تحقق الشراكة المجتمعية وتسهم في تلبية احتياجات المجتمع المحيط بها .

▪ التواصل المجتمعي :

لقد تخطت الشركة المساهمات العينية والنقدية ووصلت إلى تحقيق هدف المشاركة المجتمعية الفاعلة من خلال تبنى الإدارة التنفيذية لمبادرة مجلس الإدارة الرائدة في دعم المجتمع وبناء علاقة مجتمعية متينة تسهم في تحقيق الأثر الإيجابي اجتماعيا ، من خلال التواصل المجتمعي بمختلف أطيافه في المناسبات الوطنية والإنسانية والاجتماعية المختلفة ، واستطاعت من خلالها توطيد هذه العلاقة لتصبح الشركة جزءا من المجتمع المحيط بها .



▪ المساهمات الطوعية المجتمعية التي قدمتها الشركة :

تطبيقاً للقانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية ، والذي أجاز للشركات دفع مساهمات طوعية ، وألزم بأن لا تزيد المساهمات الطوعية على (2٪) من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمات الطوعية على أن :

1. يصدر بها قرار خاص من الجمعية العمومية
2. تكون هذه المساهمات لأغراض خدمة المجتمع
3. أن يذكر بشكل واضح الجهة المستفيدة من هذه المساهمات في تقرير مدقق الحسابات وميزانية الشركة.

والتزاماً بنص المادة رقم (65) من النظام الأساسي الداخلي للشركة بشأن المساهمات الطوعية ، وتنفيذاً لسياسة المساهمات الطوعية المعتمدة من مجلس الإدارة ، قامت الشركة بتحديد المبلغ النقدي المخصص عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 حسب المادة رقم 242 من القانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 والذي بلغ 907 ألف درهم .

وتنفيذاً لما جاء أعلاه تنوعت مساهمات الشركة الطوعية بين مساهمات نقدية و مساهمات عينية كالتالي :-

أ- المساهمات النقدية :

بلغت المساهمات النقدية الطوعية للشركة في عام 2018 ، مبلغ 217,600 درهم وتمثلت هذه المساهمات في الدعم النقدي للمؤسسات ذات النفع العام والمؤسسات الخيرية والأفراد من المجتمع المحلي المحيط بالشركة ومن ذوي الدخل المحدود .

ب. المساهمات العينية :

ساهمت الشركة بتقديم مواد البناء المختلفة وخدماتها لمساعدة المواطنين من ذوي الدخل المحدود من المجتمع المحلي والمؤسسات ذات النفع العام والجمعيات الخيرية والأنندية الرياضية والمؤسسات الخيرية .

تدعم الشركة المساهمة في المناسبات الوطنية من خلال السماح للموظفين من ذوي الإختصاص بالمشاركة في الإحتفالات والمناسبات الوطنية بشكل دائم لتحقيق الأهداف المرجوه .



تحرص الشركة على الالتزام بتطبيق القوانين والقرارات الصادرة من كل من وزارة التغير المناخي والبيئة وهيئة حماية البيئة برأس الخيمة ، وتنفيذ سياسة مجلس الإدارة بأن تكون الشركة رائدة في مجال عملها من خلال تطبيق أفضل الممارسات ذات الصلة تحت شعار بيئة مستدامة ومنتج أخضر ، وبالإضافة إلى مشروع الاستفادة من الحرارة المفقودة في إنتاج الكهرباء والذي يعتبر أحد المشاريع البيئية الرائدة في المنطقة والذي يعزز ويدعم رؤية القيادة الرشيدة حول الإقتصاد الأخضر نجحت الشركة في إنتاج وتسويق منتجها الجديد - الفلاي آش - والذي يسهم بتزويد السوق المحلي بأحد منتجات الإستدامة المنتجة محليا ، حيث أن لدى الشركة منهجية دائمة تتبناها منذ تأسيسها ، وتقوم بتنفيذها بدقة متناهية وتحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق البيئة الملائمة ، والتي تتوافق مع الطبيعة البيئية للمنطقة المحيطة ، وتعمل الشركة على دعم توجهات الدولة نحو الإقتصاد الأخضر من خلال المشاريع البيئية المستمرة بأفضل وأحدث التكنولوجيا العالمية والتي تتناسب مع المكانة المرموقة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أ- مشاريع العمران الحضري :

تولي الشركة مشاريع العمران الحضري إهتماما كبيرا حيث أنه يمثل الواجهة المشرقة للواقع البيئي للشركة وتساهم هذه المشاريع في إبراز رسالتنا تحملها الشركة وتعمل على تحقيقها إلتزاما منها بأهمية مظاهر العمران الحضري داخل الشركة وتحقيقا للسلامة المهنية والأمن الوظيفي للعاملين بالشركة والمتعاملين معها و حسب الشروط والمعايير البيئية المطلوبة من كل من وزارة الموارد البشرية والتوطين ووزارة التغير المناخي والبيئة وهيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة .

ب- الإهتمام بالتشجير :

ضاعفت الشركة إهتمامها باستغلال الساحات المكشوفة بالتشجير وزراعة أشجار الظل والنباتات داخل وحول محيط الشركة تحقيقا للتكامل مع مشاريع العمران الحضري التي تهدف إلى إبراز المظهر الجمالي للشركة وزيادة الرقعة الخضراء التي تساهم في تحسين الوضع البيئي للمنطقة .



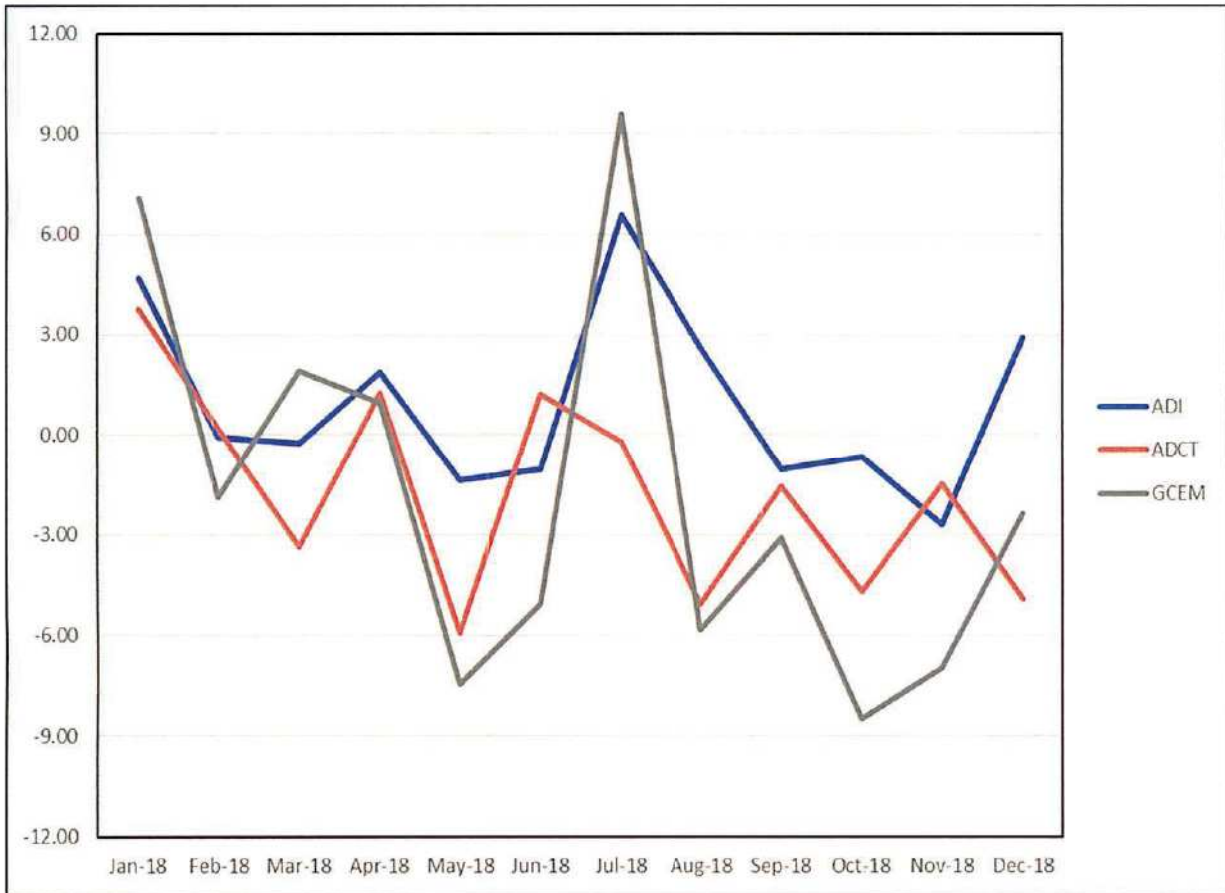
حادى عشرًا : معلومات عامتة

أ. حركتة تداول وسعر سهم الشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية
(سعر الإغلاق/أعلى سعر/أدنى سعر) خلال السنة المالية 2018

التاريخ	أعلى سعر (درهم الإمارات)	أدنى سعر (درهم الإمارات)	سعر الإغلاق (درهم الإمارات)	كمية التداول (سهم)	قيمة التداول (درهم الإمارات)
يناير	1.100	0.970	1.060	4,893,112	5,134,023.71
فبراير	1.080	0.950	1.040	780,507	813,546.64
مارس	1.090	1.010	1.060	2,053,287	2,161,453.64
أبريل	1.090	1.000	1.070	5,851,043	6,178,952.00
مايو	1.080	0.900	0.990	2,414,034	2,507,179.80
يونيو	1.040	0.900	0.940	10,396,845	9,827,413.67
يوليو	1.030	0.900	1.030	1,849,615	1,807,744.22
أغسطس	1.010	0.920	0.970	440,253	416,044.27
سبتمبر	0.940	0.851	0.940	2,441,131	2,243,974.60
أكتوبر	0.937	0.860	0.860	2,236,912	1,965,285.87
نوفمبر	0.940	0.800	0.800	2,901,240	2,498,100.38
ديسمبر	0.861	0.671	0.781	774,478	587,640.29



ب. الأداء المقارن لسهم شركة أسمنت الخليج مع مؤشر السوق العام
ومؤشر قطاع الصناعة خلال العام 2018





ج. توزيع ملكية مساهمي الشركة كما في 31 ديسمبر 2018

طبقاً للنظام الأساسي الخاص بشركة أسمنت الخليج الذي ينص على أن جميع أسهم الشركة اسمية ويجب أن لا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الأفراد الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين المملوكة بالكامل لمواطني الدولة ومواطني دول مجلس التعاون في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (51٪) من رأس المال ، ولا يجوز أن تزيد نسبة مساهمة غير مواطني الدولة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي عن (49٪) .-

المساهم/المستثمر	أفراد		شركات		حكومت		المجموع	
	النسبة	عدد الأسهم	النسبة	عدد الأسهم	النسبة	عدد الأسهم	النسبة	عدد الأسهم
محلي	10.67٪	87,661,483	8.03٪	65,949,485	7.38٪	60,594,977	26.08٪	214,205,945
دول مجلس التعاون الخليجي	22.57٪	185,323,670	50.41٪	413,909,731	—	—	72.98٪	599,233,401
الدول العربية	0.49٪	3,986,475	—	10,000	—	—	0.49٪	3,996,475
دول أخرى	0.12٪	974,343	0.33٪	2,686,656	—	—	0.45٪	3,660,999
المجموع	33.85٪	277,945,971	58.77٪	482,555,872	7.38٪	60,594,977	100٪	821,096,820

د. المساهمين الذين يملكون (5٪) أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 31 ديسمبر 2018

م	اسم المساهم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
1.	شركة الاستثمارات الوطنية - حساب العملاء	308,431,252	37.56٪
2.	حمد بن عبد العزيز بن حمد الوئيس	63,011,689	7.67٪
3.	سالم عبد الله سالم الحوسني	59,747,383	7.28٪
4.	حكومت رأس الخيمة	59,639,263	7.26٪
5.	شركة السالم المحدودة	58,890,114	7.17٪



د توزيع المساهمين وفقا لحجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2018

م	ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	النسبة من رأس المال
1.	أقل من 50,000	1,341	11,765,063	1.44%
2.	من 50,000 إلى أقل من 500,000	308	47,462,503	5.78%
3.	من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	77	110,951,121	13.51%
4.	أكثر من 5,000,000	14	650,918,133	79.27%
	الإجمالي	1,740	821,096,820	100%

و- الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن ضوابط علاقات المستثمرين

وفقا لقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة والقرارات والتعاميم الصادرة عن الهيئة والمتعلقة بضوابط علاقات المستثمرين ، ومن منطلق حرص شركة أسمنت الخليج على التطبيق الأمثل للقواعد والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن ، فقد قامت الشركة خلال العامين السابقين بتطوير إدارة علاقات المستثمرين وتعزيز دورها وتفعيل أفضل سبل التواصل مع الشركة ، كما قامت بتطوير وتحديث موقعها الإلكتروني بشكل كامل ودقيق بما في ذلك ما يخص إدارة علاقات المستثمرين والتي أطلق عليها "بوابة علاقات المستثمرين" ، والتي تسعى الشركة من خلاله إلى تمكين المستثمرين والمهتمين من الوصول المباشر إلى أحدث المعلومات ، لا سيما تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتقارير السنوية والأرباح وأسعار الأسهم وغيرها من الإفصاحات.

وتهدف "بوابة علاقات المستثمرين" إلى تعزيز قنوات التواصل وتشجيع تبادل المعلومات في سبيل تمكين المستثمرين والمحللين الماليين من الوصول إلى رؤى واضحة وفق أعلى معايير الشفافية والموثوقية وتوفير فرصة الحصول على أحدث المعلومات التي تؤكد مدى الالتزام بالشفافية وتطبيق معايير الانضباط المؤسسي ، حيث تتولى مسؤولية إدارة علاقات المستثمرين السيدة /داليا محمد الشحي - مدير إدارة علاقات المستثمرين .

وسائل التواصل :

هاتف رقم : +971 7 2027377 أو +971 7 2027371 أو +971 7 2027378

فاكس رقم : +971 7 2660131

البريد الإلكتروني : shares@gulfcement.ae

وبالإمكان زيارة الموقع الإلكتروني للشركة وتصفح بوابة علاقات المستثمرين عبر زيارة الرابط التالي:

<http://www.gulfcement.ae/investor-relations-ar/>



ز- القرارات الخاصة التي تم عرضها في الجمعية العمومية السنوية، والإجراءات المتخذة بشأنها

أقرت الجمعية العمومية في اجتماعها الواحد والأربعون -يوم 11 أبريل 2018 تقديم مساهمات طوعية لأغراض خدمة المجتمع وتفويض مجلس الإدارة في تحديد الجهات التي سيتم تخصيص هذه المبالغ لها على ألا تتجاوز المساهمات الطوعية (2٪) من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين (2016/2017) وبمراعاة أحكام قانون الشركات التجارية رقم 2 لسنة 2015.

ح- اسم مقرر اجتماعات مجلس الإدارة وتاريخ تعيينه

تاريخ التعيين	الاسم
عام 2013	السيد / محمد أحمد ابراهيموه الشحي - المدير العام

ط- الأحداث الجوهرية خلال العام 2018

- في ظل التحديات التي واجهتها الشركة خلال العام 2018 نجحت الشركة في البدء باستخدام الوقود العضوي والذي إنعكس على تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكبريت مما ساهم في الحفاظ على البيئة.



ي - نسبة التوطين في الشركة نهائية عام 2018

تولي الشركة التوطين أحد اهتماماتها وتعتبره أحد المسؤوليات الملقاه على عاتقها، وقد :-

- بلغت نسبة التوطين 9.5٪ لعام 2018 ، (عدد المواطنين 48 موظف) ، وجاري إستكمال النسبة المطلوبة للتوطين حسب قوانين الدولة وقرار مجلس الوزراء رقم 1/259 لسنة 2004 ، مع العلم أن هناك صعوبة في إستقطاب المواطنين ذوي التخصصات المطلوبة والتي تلبى إحتياجات الشركة.

وتلبية للمبادرات الحكومية لإطلاق برنامج المسرعات شاركت الشركة بمبادرة التوطين التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتوطين والمساهمة في إعداد وتنفيذ خططها ، وتجلى ذلك باختيار الشركة كأحد شركاء نادي التوطين وترقيتها إلى المرتبة البلاطينية لالتزامها بالقوانين والقرارات الصادرة من الوزارة وجهودها المبذولة في التوطين

ك - المشاريع والمبادرات الإبتكارية التي قامت بها الشركة أو جاري تطويرها خلال العام 2018

تطوير الواقع التشغيلي للشركة من خلال إدخال أكثر من مادة بديلة لبعض المواد الخام والفحم بدون أية إنعكاس على الإستقرار التشغيلي والذي عاد بالإيجابية على تخفيض التكاليف.



كايد بن عمر بن صقر القاسمي

رئيس مجلس الإدارة